

١٩٥٧/٧/٢٣

آخر ساعة :

مصر تقبل حكم محكمة العدل

في المنازعات التي تنشأ عن إدارة القناة

القسطنطينية المقودة لى سنة ١٨٨٨ ، حول تفسير نصوصها ، والمعروف أن مصر من بين الموقعين على هذه الاتفاقية
خطوات قبول الحكم الاجبارى
ومما يذكر ان الدكتور محمود فوزى ، وزير خارجية مصر ، ذكر عندما بحث بمواد التصريح الجديد الخاص بتشغيل القناة لناج همرشند فى ٢٤ ابريل الاضى ان حكومته سوف تتخذ الخطوات اللازمة لقبولها حكم المحكمة الاجبارى

الامم المتحدة فى ٢٢ - ١٠ - ١٩٥٧ - اعلنت اليوم الامم المتحدة ان مصر قبلت حكم محكمة العدل الدولية لاجبارى فى المنازعات التى قد نشأت عن ادارة قناة السويس
وهذا بعد الدكتور محمود فوزى ، وزير خارجية مصر ، الى داج همرشند السنكرتير العام للامم المتحدة بملكرة بهذا المعنى مؤرخه فى ١١ يوليه الحالى
تحويل القرار المصرى الى المحكمة
وذكرت الامم المتحدة فى بيانها انها ستحول القرار المصرى الى محكمة العدل الدولية بلاهاتى وقد ازال عمل مصر عقبه كداد من طريق الاتفاك على ادارة القناة التى بجرى العمل فيها فى الواقع منذ بضعة اسابيع ، ومعنى هذا القرار ان مصر وافقت على الالتجاء الى محكمة العدل الدولية فى حالة نشوء نزاع حول القناة ، بشرط ان يعترف الاطراف الاخرون كذلك بحكم المحكمة

تفسير نصوص معاهدة ١٨٨٨
وتقول « اليونانية بريس » ان الحكومة المصرية وافقت على ان تحيل الى محكمة لاهاى المنازعات الناشئة بين الموقعين على اتفاقية